الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/RES/53/217
21 April 1999

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البند ١١٢ من جدول الأعمال

## قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الخامسة (A/53/521/Add.2)]

**٥٣/٢١٧ - التحكيم المتصل بالمشتريات**

**إن الجمعية العامة،**

**وقد نظرت** في تقرير مكتب خدمات المراقبة الداخلية عن استعراض حالات التحكيم المتصلة بالمشتريات[١]،

١ - **تعرب عن بالغ قلقها** إزاء زيادة عدد مطالبات التحكيم التي لم يُبت فيها المتصلة بالمشتريات، المرفوعة ضد الأمم المتحدة والتي بلغت في ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩ ما مجموعه ٥٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة؛

٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إليها، في مرحلة مبكرة من دورتها الرابعة والخمسين، تقريرا شاملا يأخذ في الاعتبار توصيات مكتب خدمات المراقبة الداخلية والآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء بشأن مسألة التحكيم، ويغطي في جملة أمور ما يلي:

(أ) أسباب حالات التحكيم؛

(ب) أدوار مختلف هياكل الأمانة العامة وأفرقة التفاوض وولاياتها في عمليات التحكيم والتسوية؛

(ج) مصادر تمويل قرارات التحكيم ومدفوعات التسوية؛

---

(١) **انظر** A/53/843.

(د) اختيار المستشارين القانونيين الخارجيين والترتيبات التي يجري اتخاذها لمنع تضارب المصالح؛

(هـ) الإجراءات التأديبية التي يجري اتخاذها ضد الموظفين المسؤولين عن الأخطاء التي أدت إلى التحكيم؛

(و) حالات التحكيم التي لم يُبت فيها؛

(ز) التدابير المتخذة أو المقترحة من أجل منع أو تقليل النزاعات المتعلقة بالعقود التي يمكن أن تؤدي إلى التحكيم في المستقبل؛

٣ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يقوم، دون المساس بالتزامات الأمم المتحدة المقررة بموجب قواعد التحكيم للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي[٢]، بإطلاع الدول الأعضاء، على النحو الواجب، على جميع حالات التحكيم والتسوية، وذلك بطرق شتى منها تحديد تلك الحالات بوضوح بوصفها بنودا مستقلة في تقارير الأداء المالي ذات الصلة، وذكر التدابير التصحيحية والتأديبية التي يجري اتخاذها في هذا الصدد.

**الجلسة العامة ٩٧**
**٧ نيسان / إبريل ١٩٩٩**

---

(٢) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.77.V.6.